جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر
مركز الدراسات
والاستشارات الزراعية

المؤتمر الدولي
الثروة السمكية والأمن الغذائى في الدول العربية والإسلامية

في الفترة من ٢٢-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣م

أثار تطبيق اتفاقية الجات على تجارة الأسماك

إعـــــــداد

الأستاذ الدكتور / جابر دسوقي إبراهيم

رئيس قسم الثروة السمكية والأحياء المائية

كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش – جامعة قناة السويس

مركز صالح كامل – جامعة الأزهر – مدينة نصر – القـاهرة – ت: ٢٦١٠٣٠٨-٢٦١٠٣١١ فاكس: ٢٦١٠٣١٢ www.SAKC.gq.nu E-mail: salehkamel@yahoo.com	كلية الزراعة – جامعة الأزهر – مدينة نصر – القاهرة – ت: ٤٠٢٤١٣٢-٤٠٢٤١٩٠ فاكس: ٤٠١١٧١٠ E-mail:azwolla@yahoo.com

أثار تطبيق اتفاقية الجات على تجارة الأسماك

الأستاذ الدكتور / جابر دسوقي إبراهيم
رئيس قسم الثروة السمكية والأحياء المائية
كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش
جامعة قناة السويس

المقدمة :

بعد التوقيع على اتفاقية الجات وإدخال ملف الزراعة فيها ولأول مرة من اجل تحرير تجارة المنتجات الزراعية ، وما ينتظر ان يتأثر به قطاع الزراعة العربية من تطبيق هذه الاتفاقية ، نتيجة التوقعات بارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية ، والتي تعد الدول العربية صافي مستورد لها ، فإن الأمر يستلزم إعادة صياغة السياسة الزراعية ، وبما يمكن من تخفيف الآثار السلبية لتطبيق هذه الاتفاقية ، ومعظمة الآثار الايجابية فيها .

وتعد الأسماك والمنتجات السمكية من المجالات الهامة في هذا الشأن ، نظراً لكونها من القطاعات التي يتحقق بها فائض إنتاجي عربي ، كما يمكن استخدامها كبديل للحوم الحمراء ولحوم الدواجن ، والتي ينتظر ارتفاع أسعارها بعد التوقيع على الاتفاقية في الحصول على البروتين الحيواني ، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من عدم تضمينها في بنود الاتفاقية الزراعية ، من خلال العمل على زيادة إنتاجها ، في ظل توافر امكانات تنميتها ، وبما يحقق زيادة فوائض تفوق الاحتياجات الاستهلاكية ، وتمكن من الاستمرار في التصدير .

١- أثار اتفاقية الجات على تجارة اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن

بالنسبة للحوم وبخاصة البقرية ، والتي أفردت لها أيضا اتفاقية في إطار الجماعية التجارية ، فإن تأثير الاتفاقية على الاتحاد الأوروبي (باعتباره احد المصدرين الرئيسين بنحو ٢٥% من الصادرات العالمية)، تتمثل في إنها ستؤدي إلى تقليص صادراتها بدرجة كبيرة ' نتيجة انخفاض الإنتاج والارتفاع النسبي في الاستهلاك . كما انه لم تتحقق أية زيادة في الإنتاجية خلال التسعينات ، ويتوقع أيضا ان تزيد واردات الاتحاد بتأثير اتفاقية الجات . ونتيجة لذلك فقد ارتفعت الأسعار العالمية للحوم البقرية بمعدل ٢,٨ % وقد قدرت دراسات أخرى الارتفاع بنسبة بلغ أقصاها ٥% نتيجة الانخفاض الكبير في مصادر الصادرات العالمية والي وصلت الى نحو ٢٠% في عام ٢٠٠٠ .

وفي ضوء ارتفاع هذه الأسعار فقد قدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الزيادة في الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية (اللحوم الحمراء) بقيمة إضافية عن مستواها لعام ١٩٩٥ تتراوح بين ٩١,٩٩ – ٣٠٦,٦٥ مليون دولار سنويا .

وفيما يتعلق بقطاع إنتاج اللحوم البيضاء فهناك خطورة على أوضاع هذا القطاع في المستقبل المنظور بعد ما تحقق وما يتوقع ان يترتب على اتفاقية الجات من ارتفاع أسعار الحبوب منها الذرة بالإضافة لانخفاض الدعم الموجه له ، وخاصة أن هذا القطاع حظى بكثير منه خلال الفترة السابقة في معظم الدول العربية .

ومن ثم فإن الاحتمالات اثر اتفاقية الجات على تجارة اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن تشير الى زيادة قيمة الواردات من تلك المنتجات في الدول العربية نتيجة تزايد الفجوة من تلك المنتجات خاصة الداجني منه نتيجة توقيع الاتفاقية ، وهذا ما توضحه الجداول ارقام ١ ، ٢

٢ – العلاقة الاستبدالية بين الأسماك واللحوم الأخرى

هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية تحدد طبيعة واتجاه العلاقة بين استهلاك مصادر البروتين الحيواني ، وبافتراض ثبات تفضيل المستهلك لهذه المصادر ، بمعنى ان تفضيل المستهلك لا يعتبر عاملاً محدداً على طلبه لتلك المصادر ، والذي يرفع من المرونة الاحلالية بينها ، وبخاصة عند مستويات الدخول الفردية المنخفضة ، والتي تتميز معظم الدول العربية بها ، فإن الأسعار تلعب الدور الرئيسي في طلب المستهلك على أي من هذه المصادر .

ويشير جدول (٣) الخاص بمتوسطات قيم الوحدة للواردات (أسعار الاستيراد) إلى اتجاه قيمة الطن من اللحوم الحمراء إلى الارتفاع عن متوسط الفترة (١٩٩٣ – ١٩٩٧) وان متوسطات أسعار الاستيراد للأسماك تقل عن نظيرتيها اللحوم الحمراء والدواجن وان هناك ثمة علاقة احلالية يمكن استنتاجها فيما بين هذه السلع الغذائية كمصادر للبروتين الحيواني.

ولقد قدرت كمية الفجوة الإنتاجية من اللحوم الحمراء في الوطن العربي بحوالي ٥٢٩,٥٢ ألف طن عام ٢٠٠١ بقيمة تقدر بنحو ٩٢٨,٥٣ مليون دولار ، والشكل رقم (١) يوضح تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك والفجوة الإنتاجية من اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠١ .

والفجوة الإنتاجية من اللحوم البيضاء تقدر بحوالي ٤٥٨,٥٢ ألف طن بقيمة تقدر بحوالي ٥٨٢,٢٥ مليون دولار (عام ٢٠٠١) .

ويوضح الشكل (٢) تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك والفجوة الإنتاجية من اللحوم البيضاء في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠١ .

يقدر الفائض التصديري من الأسماك بنحو ٧٤,٠٦ ألف طن وتبلغ قيمته حوالي ٣٧٢,٤٨ مليون دولار عام (٢٠٠٠) ويوضح الشكل رقم (٣) تطور الإنتاج والمتاح للاستهلاك والفجوة الإنتاجية من الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠١ . ويتضح من الشكل ان نسبة الاكتفاء الذاتي قد بلغت نحو ١٠٩,٢١% لمتوسط الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٧ ، انخفضت إلى نحو ١٠٢,٢٧% في عام ٢٠٠٠ ، ويقدر ان تستقر عند هذا المستوى في عام ٢٠٠١ .

ولذلك فإنه من المطلوب أن تتركز الجهود في الحد من تفاقم فجوة اللحوم الحمراء والبيضاء وأعبائهما على موازنات الدول العربية عن طريق تنمية الثروة السمكية وزيادة إنتاجها السنوي ، خاصة وان المنطقة العربية ذات امكانات واعدة في هذا المجال ، ويعتبر النجاح في زيادة تفضيل المستهلك للأسماك احد المحاور الهامة في مواجهة أعباء الفجوة الغذائية من اللحوم الأخرى.

٣- أثار اتفاقية الجات على تجارة الأسماك

على الرغم من أن اتفاقية الجات لم تتضمن الأسماك ومنتجاتها ضمن الاتفاقية الزراعية ، إلا أن المؤشرات تدل على أن هذه الاتفاقية سوف يكون لها تأثير على تجارة الأسماك في إطار تطبيق المبادئ الأساسية ، و من ثم لن تكون بمعزل عن حركة التجارة العالمية ' وما سوف يحدث فيها من تغيرات ، وقد يأتي هذا التأثير إيجابا آو سلباً .

ترتبط التأثيرات الايجابية المباشرة بمبدأ تخفيض معدلات الدعم ، سواء الموجه للمنتجين أو المصدرين والذي سوف تلتزم به الدول الأعضاء لتجارة السلع الزراعية التي تضمنتها الاتفاقية . ستؤدي التخفيضات التعريفية آو ما تقدمه مجموعة الدول المتقدمة من تنازلات تعريفية وخاصة للدول النامية إلى زيادة فرص وصول الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة .

وقد تكون تلك التأثيرات الايجابية غير المباشرة في إمكانية زيادة الدعم الموجه لمنتجي ومصدري الأسماك دون القيود التي يفرضها الصندوق الأخضر للسياسات التي تلتزم باتفاقية جولة اورجواي الزراعية ، وهو ما يمكن ان يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وخاصة أن الدول العربية تتمتع بإمكانيات التوسع فيه نظرا لتوافر المسطحات المائية الوفيرة بها . مما

ينعكس ذلك بدوره على تجارة الأسماك العربية . ويمكن أن يوجه هذا الدعم لتحسين البنية التسويقية والتصديرية بمناطق تجمع الصيادين ، وموانى ومراسي الصيد.

وفيما يتعلق بالآثار السلبية لاتفاقية الجات ، فقد تكون أيضا في صورة مباشرة او غير مباشرة.

حيث تتمثل الآثار السلبية المباشرة في عدم إدخال الأسماك ومنتجاتها في الاتفاقية الزراعية وهذا يعني إمكانية بقاء فرص القيود غير الجمركية عليها . ومن ثم يكون ذلك في غير صالح تجارة الأسماك العربية والتي لا تزال تتمتع فيها الدول العربية بفوائض يمكن تصديرها .

إما الآثار السلبية غير المباشرة فتتصل ببعض الجوانب المرتبطة بالاتفاقية ، وأهمها حقوق الملكية الفكرية والتي قد تكون قيدا على استخدام التقانات التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج مما يؤثر على الكميات المنتجة ، وبالتالي تجارة الأسماك . هذا بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالحقوق الاجتماعية للعمال ، ومواصفات الجودة ' والجوانب الصحية وغيرها من الجوانب التجارية التي تضمنتها الاتفاقية .

٤- تصعيد التعريفة الجمركية على الأسماك المصنعة

ينبع هذا الأسلوب في أسواق الدول المتقدمة حيث يتم رفع التعريفة الجمركية في تلك الأسواق على المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية بحسب مرحلة التجهيز.

وتشير الدراسات في هذا الصدد إن مستوى التعريفة في مجموعة أسواق الدول الرباعية أعلى على الأسماك نصف المجهزة والمجهزة ، سواء قبل جولة اورجواي أو بعدها ، أي قبل التخفيضات التعريفية وبعدها .

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج الدراسات التحليلية حول التصعيد التعريفي على الأسماك المصنعة .

ومن الملاحظ أن نسب الخفض في مستويات التعريفة المصعدة على واردات الدول النامية تختلف فيما بين هذه الدول ، حيث كانت الخفيضات التعريفية على الأسماك نصف المجهزة والمجهزة اقل بكثير من نظيرتيها على غير المجهزة ، وبخاصة في الاتحاد الأوروبي حيث تبلغ حوالي ٦% مقابل ٢٠,٣% بالنسبة للأسماك غير المجهزة . الأمر الذي يشير إلى ان إمكانيات الوصول والفرص التجارية الجديدة للدول النامية ومنها الدول العربية ذات الامكانات التصديرية ، في أسواق الاتحاد الأوروبي ، اقل بالنسبة لمنتجات مصايد الأسماك المصنعة (المجهزة والنصف مجهزة) وهو ما يلزم أخذه في الاعتبار عند إعداد

استراتجيات وسياسات تنمية قطاع الأسماك ، حيث يتوقع ان تواجه المنتجات السمكية المصنعة تعريفات جمركية أعلى وبخاصة في دول أوروبا الموحدة .

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أيضا إن متوسطات التعريفة في نطاق حكم الدولة الأكثر رعاية ، في أسواق الاتحاد الأوروبي سواء على منتجات مصايد الأسماك غير المجهزة او المجهزة تظل مرتفعة ، وأعلى بكثير من نظيرتيها في أسواق الدول المتقدمة الأخرى ، حتى بعد الاتفاقية ويعطي هذا الوضع مؤشراً هاماً في توجهات تنمية تجارة الأسماك في المنطقة العربية ، وبحيث يتم التركيز على توسيع نطاق هذه التجارة ، والبحث عن فرص تجارية جديدة في أسواق الدول النامية ، حيث التعريفات اقل ، وفي إطار حكم الدول الأكثر رعاية ، آو نظام الافضليات المعمم .

وتستطيع بذلك الدول العربية أن تزيد من نصيبها من المكاسب المترتبة على أثار التخفيضات التعريفية ، وذلك بالحصول على اكبر قدر من قيمة هذه الفرص التجارية الجديدة ولا يقتصر الأمر على تحويل التجارة .

٥- التوجهات المقترحة لتنمية إنتاج وتجارة قطاع الأسماك في ظل اتفاقية الجات

مما لا شك فيه ان عملية تحرير التجارة الزراعية وما ينجم عنها من زيادة في الأعباء على موازين الدول النامية – الدول العربية من بينها – تمثل تحديات يجب التصدي لها . وتتطلب القيام بإعداد البدائل المختلفة والتي تمكن متخذي القرار العربي من ان يتخذ القرارات السليمة ، والمحققة لتعظيم المكاسب وتدنيه الأضرار التي قد تنجم من عملية تحرير التجارة الزراعية.

وفي هذا المجال فإن قطاع الأسماك يمكن ان يكون احد المحاور الرئيسية في محاولة تدنية الأضرار التي قد تنجم من عملية تحرير التجارة الزراعية ، حيث يمكن الاعتماد عليه في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ، آو تخفيض الفجوة من البروتين الحيواني ، والتي يمكن إن تتزايد بعد اتفاقية الجات . وخاصة وان هناك مؤشرات توضح أن أسعار الأسماك اقل نسبياً من أسعار اللحوم وبخاصة الحمراء .

وفي هذا الجانب يمكن إيجاز استعراض مجموعة من توجهات السياسات سواء على المستوى القومي آو القطري لزيادة وتنمية تجارة الأسماك بين الدول العربية .

توجهات السياسة القومية :

يمكن تنمية وتعزيز حجم التبادل التجاري العربي البيني في الأسماك ، من خلال إيجاد روابط إنتاجية مشتركة ، وأنشطة مشتركة في مجال الأنشطة والصناعات القائمة على صناعة الصيد ، وذلك من خلال :

- التعاون في أجراء مسوحات قومية للموارد المائية . وجمع المعلومات الفنية عن مناطق الصيد الملائمة وإمكانياتها الإنتاجية .
- التشجيع على توقيع الاتفاقيات الخاصة بالسماح بالصيد في المياه الإقليمية ، وفي الحدود التي لا تؤثر على إنتاج السمك داخل الدولة .
- التشجيع على قيام شركات عربية في إطار مشروعات مشتركة لإنشاء أسطول للصيد وتجهيزه بإمكانيات حديثة للصيد خارج الحدود الدولية .
- دعم مؤسسات البحوث العاملة في مجال الأسماك ، مع التنسيق فيما بينها لتوفير التقنيات الحديثة في الإنتاج ، وتقديم دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية في مجال الأسماك ، ووضع الحلول للمشاكل التي تعترض تنمية هذا القطاع على المستوى الإقليمي أو القومي .
- توسيع نطاق البحوث التطبيقية في مجال تغذية الأسماك بغرض خفض تكاليف الإنتاج من خلال إحلال المواد العلفية التقليدية بمصادر علفية غير تقليدية من الموارد المحلية، وبما يعزز جهود التنمية القطرية للاستزراع السمكي ، وبخاصة في الدول ذات الموارد السمكية الطبيعية المحدودة . ولقد بدأت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في توجيه أنشطتها في هذا الاتجاه من خلال مشروع إنتاج أعلاف الأسماك من الموارد المحلية غير التقليدية ، حيث تحصلت على نتائج مشجعة من خلال التجارب التي أجرتها بالتعاون مع بعض المراكز البحثية العربية لوضع تركيبات علفية قياسية لتغذية الأسماك اعتماداً على مصادر غير تقليدية .
- دعم وتطوير الهيئات المنتجة للأدوات والأجهزة المستخدمة في عملية الإنتاج ، وتشجيع قيام مشروعات عربية مشتركة لإنتاج مستلزمات الصيد ، وتوفير خدمات الموانى والمراسي للعاملين في صناعة الصيد .
- إقامة وتحديث قاعدة المعلومات والبيانات الإحصائية السمكية ، باعتبارها حجر الزاوية ، وبداية الانطلاق إلى تخطيط تنمية هذا القطاع ورسم السياسات التنسيقية للاستغلال الأكفأ للموارد الطبيعية للصيد .

- إعداد برامج تأهيل وتدريب الأطر والكوادر العربية على التقانات الحديثة في مجال تربية وصيد الأسماك وتبادل الخبرة في هذا المجال .

توجهات السياسات القطرية :

- تحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية لمجتمع الصيادين ، والعاملين في الأنشطة القائمة على صناعة الصيد .
- دعم وتطوير العمليات والخدمات التسويقية المتصلة بالقطاع ، وبخاصة في الموانى والمراسي .
- زيادة الاستثمارات الحكومية في هذا القطاع نظراً لقلة استثمارات القطاع الخاص به ، وبخاصة في مجال التصنيع والتجهيز للأسماك ، والبنية التسويقية عموماً .
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمارات في هذا المجال من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية ، والقروض بأسعار منخفضة ، و الامتيازات والحوافز الجاذبة ، وبخاصة في مجال الاستزراع السمكي عالي التكثيف للأصناف عالية القيمة ، وفي مجال التسويق التصديري .
- استصدار القوانين المشجعة لمشروعات الإنتاج السمكي ووضعها في اولويات التخطيط وبخاصة في الدول التي تحتاج القوانين المنظمة للصيد لإعادة نظر .
- تكثيف البحوث والدراسات الخاصة بتعديل العادات والأنماط الغذائية نحو الاتجاه إلى الأسماك بدلا من اللحوم الحمراء أو لحوم الدواجن في الحصول على البروتين الحيواني .

جدول رقم (٣) متوسط قيمة الوحدة من واردات الأسماك واللحوم الحمراء ولحوم الدواجن خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠١ .

السنوات	الأسماك	اللحوم الحمراء	لحوم الدواجن
١٩٩٣ – ١٩٩٧	١١٠٨,٩	١٧٢٠,٣	١٣٦٦,١
١٩٩٨	١٣٥٤,٣	١٨٣٠,٢	١٣٠٧,٨
١٩٩٩	١٢٦٠,٤	١٧٩٢,١	١٣١٧,٥
٢٠٠٠	١١٧٤,٤	١٨٢٤,٠	١٣٢٨,١
٢٠٠١	١٢٣٥,٥	١٧٧٥,٨	١٢٩٠,٩
متوسط الفترة ١٩٩٨ – ١٩٩٧	١٢٦٥,١	١٨٠٥,٥	١٣١١,١

جدول رقم (٤) متوسط التعريفة المرجحة تجارياً على الأسماك غير المجهزة والمجهزة

البلد	قبل الاتفاقية		بعد الاتفاقية	
	الأسماك غير المجهزة	النصف مجهزة والمجهزة	الأسماك غير المجهزة	النصف مجهزة والمجهزة
كندا	%٢,٢	%٨,٦	%١,٤	%٥,٦
الاتحاد الأوروبي	%١٤,٨	%١٥,٩	%١١,٨	%١٥
اليابان	%٥	%١٢,٦	%٣,٢	%٨,١
أمريكا	%٠,٣٢	%٧,٢	%٠,١	%٦,٥